

العبد الهادي يحذر من العبث في تقارير «المحاسبة» السرية

هي محصلة لجان تحقيق وتكليف من مجلس الأمة وبالتالى لا يجوز للفتوى والتشريع الاطلاع عليها او البت بشأنها، معتبرا ان ما يحصل في هذا الجانب «عبث تنفيذي» سبب في أزمة بين السلطتين لان هذه التقارير ليست للنقاش داخل الاجهزة التنفيذية او التداول لاصدار الفتاوى بشأنها.

واكد العبد الهادي ان اعضاء مجلس الأمة لن يقبلوا باصدار فتوى تكون في التعبير لمجلس الوزراء لاصدار القرارات بشأن ما تضمنته هذه التقارير مطالبا مجلس الوزراء بالتحقيق مع العبد وعدم السعي للالتفاف على هذه التقارير من خلال اصدار قرارات تنفيذية ستجعلهم يدفعون ثمنا سياسيا عاليا فيما بعد.



ناجي العبد الهادي

حذر النائب ناجي العبد الهادي مجلس الوزراء من العبث في تقارير ديوان المحاسبة السرية من قبل ادارة الفتوى والتشريع بايعاز من بعض الوزراء، مؤكدا انه ما لم يتم وقف هذا العبث فإن الحكومة ستدفع الثمن غالبا.

وقال العبد الهادي في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة، نعى الي علمنا انه بناء على طلب من بعض الوزراء، يتم النظر حاليا داخل ادارة الفتوى والتشريع في اصدار فتوى على تقارير ديوان المحاسبة الموجودة اساسا لقطاع التسعة البرلمانية لتوفير سعود الوهب ومدير ادارة المراسم والعلاقات العامة جمال الدغيشم.

● **مؤيد مجلس الأمة - عايض البرازي**

وصف ما حدث في المملكة بالنموذج الديمقراطي السلمي الخرافي: التعديلات الدستورية تعكس رغبة ملك المغرب في تحقيق تطورات شعبه ما أكسبه الاحترام الواسع

للنموذج الديمقراطي دون المساس بالاستقرار السياسي للبلد وكانت بذلك نموجا يحتذى من حيث التواصل والحوار بين جميع فئات المجتمع المغربي للوصول إلى ما يريدون دون التعرض للمؤسسات السياسية والشعبية مما نتج عنه موافقة على توطيد نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية اجتماعية.

ودعا الخرافي إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين والذي يقدر حاليا بمليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية وينسب تطورات وأمال شعبه نحو مزيد من الديمقراطية مما أكسبه احتراما واسعا. وقال الخرافي ان المملكة المغربية الشقيقة استطاعت الانتقال

الكويتيين جميعا يستذكرون المواقف التاريخية المغفور له بإذن الله الملك الحسن الثاني واهتمامه رحمه الله بالقضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص. وافتى الخرافي على الإصلاحات السياسية التي قام بها الملك محمد السادس والتي تمثلت في إجراء تعديلات واسعة على الدستور وافق عليها الشعب المغربي الشقيق بنسبة فاقت الـ 94٪ مشيرا إلى أن ما حدث هو «نموذج من الانتقال الديمقراطي السلمي» وعكس الرغبة الصادقة من الملك في تحقيق تطورات وأمال شعبه نحو مزيد من الديمقراطية مما أكسبه احتراما واسعا. وقال الخرافي ان المملكة المغربية الشقيقة استطاعت الانتقال

الكويتيين جميعا يستذكرون المواقف التاريخية المغفور له بإذن الله الملك الحسن الثاني واهتمامه رحمه الله بالقضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص. وافتى الخرافي على الإصلاحات السياسية التي قام بها الملك محمد السادس والتي تمثلت في إجراء تعديلات واسعة على الدستور وافق عليها الشعب المغربي الشقيق بنسبة فاقت الـ 94٪ مشيرا إلى أن ما حدث هو «نموذج من الانتقال الديمقراطي السلمي» وعكس الرغبة الصادقة من الملك في تحقيق تطورات وأمال شعبه نحو مزيد من الديمقراطية مما أكسبه احتراما واسعا. وقال الخرافي ان المملكة المغربية الشقيقة استطاعت الانتقال



جاسم الخرافي

أشاد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بالعلاقات التي تربط بين الكويت والمملكة المغربية الشقيقة، واصفا إياها «بالراسخة تاريخيا والمتميزة سياسيا واقتصاديا»، مشيرا إلى أن هذه العلاقة تمتد إلى نحو نصف قرن وهي في ازدياد على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وأضاف الخرافي في تصريح صحافي قبيل مغادرته لندن على رأس وفد برلماني إلى المملكة المغربية الشقيقة أن الكويت تقدر الدور التاريخي الذي قامت به المملكة المغربية الشقيقة من دعم للشريعة الكويتية إبان الاحتلال الصدامي عام 1990 ومشاركتها في تحرير الكويت، لافتا إلى أن

الدويسان يسأل عن سبب عدم تجديد ترخيص «الحدث»

في 3 مايو 2010، 21 مايو 2010، 10 أكتوبر 2010، 19 أبريل 2011، لذا يرجى تزويدي بالتالي:

1 المسوغات القانونية لعدم الموافقة - باعتبار ان الرقصة يفهم ضمنا من عدم الرد بكتاب موجه للمؤسسة ردا على كتابها على الطلبات التي تاتي متوافقة مع صريح نص القانون.

2 اسباب عدم رد الوزارة على الطلبات المقدمة من المؤسسة إما بالموافقة أو الرفض صراحة؟

3 الاسباب التي أدت إلى اصدار القرار الاداري رقم 1247/2011 والقاضي بإغلاق مؤسسة الحدث إداريا لمدة 3 أشهر.



فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالاً لوزير الإعلام جاء فيه: المادة 3 من قانون المرئي والمسموع تنص على انه «يقدم طلب الحصول على ترخيص البث إلى الوزارة وفقا للنموذج المعد لذلك، ويشترط في طالب الترخيص ما يلي:

1 أن تكون شركة أو مؤسسة فردية كويتية يدخل ضمن أغراضها إنشاء وتشغيل القنوات الفضائية المرئية أو المسموعة أو العمل في مجالات الدعاية والإعلان والإنتاج الفني أو الإعلام بصفة عامة...» ولقد تقدمت مؤسسة الحدث إلى وزارة الإعلام - منذ انتهاء ترخيصها في عام 2010 - للحصول على تجديد الترخيص أربع مرات

قدم بلاغا وقع عليه 9 نواب الرومي خول النائب العام للتحقق من حساباته المصرفية وأسرته

المشار إليها وتاريخ ابداعها. وتابع: وبيان المستندات المرفقة للإبذاعات الدالة على مصورها وكافة الاجراءات التي اتخذها البنك في ضوء قانون 2002/32 بشأن غسل الأموال والقرارات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي والجهات المشرفة على الجهات المالية ذات الصلة لمكافحة غسل الأموال.

واضاف: والتحقيق في أي شبهة تكون قد علقت بأي من هذه الاجراءات المشار إليها وادوات البنك المركزي في هذا الشأن. وقال الرومي ان النائب العام بالإناية المستشار ضرار العسوسى

النواب تترك المصارف والجهات الرقابية، مشيرا إلى ان بنك الكويت الوطني وبيت التمويل أحالا بعض الحسابات المصرفية لبعض النواب إلى النائب العام، الأمر الذي اكده النائب العام بالإناية المستشار ضرار العسوسى.

ولفت إلى انه حتى لا تتزعزع ثقة الأمة في نوابها والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة بما نشر في وسائل الإعلام وما يدور ويتداوله الناس في الدواوين، قررنا نحن الموقعين التقدم بكتاب للنائب العام بالإناية بتفويض البنوك الوطنية وفروع البنوك الأجنبية في الكويت بالكشف عن الحسابات الخاصة بنا وبإبنائنا القصر. وذلك لمن يكفله النائب العام بالإناية من السادة اعضاء النيابة العامة، للاطلاع على هذه الحسابات منذ بداية الفصل التشريعي الحالي العام، لا سلطان لأي هيئة عليه في المجلس أو لجانته. وتابع: وحرصا على حرمة المال

النواب تترك المصارف والجهات الرقابية، مشيرا إلى ان بنك الكويت الوطني وبيت التمويل أحالا بعض الحسابات المصرفية لبعض النواب إلى النائب العام، الأمر الذي اكده النائب العام بالإناية المستشار ضرار العسوسى.

ولفت إلى انه حتى لا تتزعزع ثقة الأمة في نوابها والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة بما نشر في وسائل الإعلام وما يدور ويتداوله الناس في الدواوين، قررنا نحن الموقعين التقدم بكتاب للنائب العام بالإناية بتفويض البنوك الوطنية وفروع البنوك الأجنبية في الكويت بالكشف عن الحسابات الخاصة بنا وبإبنائنا القصر. وذلك لمن يكفله النائب العام بالإناية من السادة اعضاء النيابة العامة، للاطلاع على هذه الحسابات منذ بداية الفصل التشريعي الحالي العام، لا سلطان لأي هيئة عليه في المجلس أو لجانته. وتابع: وحرصا على حرمة المال



عبدالله الرومي

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة عبدالله الرومي عن تقديمه امس بلاغا إلى النائب العام بشأن التحقيق في الحسابات المصرفية للنواب الموقعين على البلاغ.

وقال الرومي ان عدد النواب الموقعين على البلاغ بلغ تسعة وهم عادل الصرعاوي وصالح الملا، وشعيب الموزيز، وحسين مزيد، وفلاح الصواغ، وجمعان الحريش، ود. فيصل المسلم، وعبد الرحمن العنجري اضافة اليه.

وبين ان النواب د. وليد الطيبطائي، ود. اسيل العوضي، ود. معصومة المبارك ابدوا رغبتهم في التوقيع على البلاغ، الا انه لعدم وجودهم للتوقيع شخصيا على البلاغ لم يتمكنوا من ذلك، وبهذا لم يتضمن البلاغ اسماءهم.

وأوضح ان «القبس» اشارت في عددها الصادر في 20 أغسطس 2011 مشكورة إلى قضية الإبذاعات المليونية تحت عنوان «أموال

كان مقرراً مناقشة تعديل قوانين مكافحة الفساد والذمة المالية التشريعية: عدم اكتمال النصاب حال دون عقد الاجتماع الثالث

المقبلة. وبين ان اللجنة تلقت تعديلات عدة على بعض القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد، وتامل عدم التوسع في هذه التعديلات كي لا يتأخر تقريرنا، لاسيما أننا قطعنا شوطا كبيرا في النقاشات.

ونفى الحريتي وجود أي خلافات داخل اللجنة، وقال ردا على سؤال: لا توجد أزمة داخل اللجنة، وما حصل في الاجتماع السابق، أننا انتظرنا نصف ساعة لا اكتمال النصاب - حسب اللائحة - لكن النصاب لم يكتمل فاستخدمت صلاحياتي اللائحة برفع الاجتماع، وأرجو ألا تقسروا الأمور على غير حقيقتها.

واكد الحريتي - ردا على سؤال آخر - ان القضاء على الفساد صعب المثل، وهذا لم يتحقق في أي مكان بالعالم، الا أننا نتطلع إلى الحد من هذا الفساد ونحن متفائلون بالوصول إلى هذه الغاية ان شاء الله.



حسين الحريتي

حال عدم توافر النصاب القانوني دون اجتماع اللجنة التشريعية للمرة الثالثة على التوالي، حين كان مقررا ان تواصل اللجنة امس الثلاثاء مناقشة المقترحات المتعلقة بمكافحة الفساد.

وأوضح رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي في تصريح إلى الصحافيين ان اربعة من اعضاء اللجنة قدموا اعتذارات مكتوبة عن عدم حضور الاجتماع، الأمر الذي تعذر معه اكتمال النصاب، مشيرا إلى انها نتفهم ان الغائب عذره معه، وتامل اكتمال النصاب في الاجتماع المقبل المقرر الأحد المقبل حتى تتمكن من انجاز تقريرنا قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

وأضاف ان كل نائب يأمل من اللجنة انجاز تقريرها قبل بداية دور الانعقاد المقبل، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، ونحن نسعى جاهدين لاستكمال المناقشات وتأمل ان يتوافر النصاب في الاجتماعات

خلال ندوة نظمتها القوى السياسية تحت عنوان «أسرار الحسابات المليونية» بديوان أسامة الشاهين مساء أمس الأول الحريش: الرشوة في العرف السياسي خيانة عظمى



د. جمعان الحريش متوسلا مع عبدالحسن الدعيج وأسامة الشاهين والمحدثين في الندوة (متين غوزال)

بالصوت والصورة، مشيرا إلى ان دور الحكومة مع الاسف الشديد هو التستر على ذلك. واستطرد قائلاً بعد ذلك تشكلت مؤسسات الفساد وهذا موجود في كل انتخابات حيث تضرب القوى الوطنية الشريفة من قبل وسائل الاعلام الفاسد، وأشار إلى ان في السنوات الاخيرة اصبح بعض النواب يشترطون من خلال الاستجوابات وتعطيل الجلسات، مشيرا إلى ان هذه الممارسات الفاسدة تكون عوناً لهم.

وأشار إلى ان الإدارة الحكومية أصبحت بالحيض وبعض النواب خلال سنتين أصبح لديه من العقارات والأراضي الاستثمارية الشيء الكثير متسائلا من أين جاء بهذه الأموال؟ وأكد المدع على ان المنقذ بعد الله سبحانه وتعالى هو الشعب الكويتي، مشيرا إلى ان هذه الاجتماعات والندوات خطوة إيجابية وجديدة في مكانها الصحيح.

وقال يوسف الشايحي أمين عام المنبر الديمقراطي قائلا ان قضية الإبذاعات المليونية ما هي الا فضيحة الكويت، مشيرا إلى انها جريمة امن دولة وشدد على ضرورة سن القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد والكشف على الذمة المالية بأثر رجعي، مبينا انه يوجد هناك عدة أنواع للفساد منها المحسوبة والرشوة

الاستجوابين المقدمين ضد رئيس الحكومة ويقدم استجواب واحد من القوى السياسية الوطنية والكتل النيابية وهو استجواب الإبذاعات المليونية لرئيس الحكومة، مشيرا إلى انه سيكون هو المحك، لافتا إلى ان الاستجواب سيكون وطنيا وضد الفساد تاريخيا لانقاذ المؤسسة التشريعية من السقوط.

وأضاف ان البعض يتساءل إذا تغير الرئيس فهل سوف يتعدل البلد؟ أنا أقول لا، مؤكدا ان المحاولة لوقف هذا الانحدار الذي نعيشه الآن من خلال سن القوانين والتشريعات ومحاربة الإعلام الفاسد ولا يكون هناك اختراق القوى السياسية في ظل توحيد الجهود، مشيرا إلى ان ضرورة ان تكون هناك رسالة واحدة وواضحة يتم من خلالها رسم مستقبل مشرق لهذا البلد.

وبدوره قال د. عبدالحسن المدع ممثل التحالف الوطني ان ما تمر به البلاد اليوم ما هو جديد، مشيرا إلى انه موجود منذ الستينيات، وأضاف ان هناك معسكرا للفساد بدأ ببراءة الاعلام الفاسد الذي يعمل على ضرب الشرفاء حتى تكاثرت هذه الممارسات.

وأضاف لقد أصبح المفسد عبارة عن مؤسسة فساد، واستذكر المدع انتخابات 96 عندما قام بعض النواب ببراءة الذم والضمان بشكل مباشر

طالبت القوى السياسية بضرورة وجود تنسيق نيابي بين الكتل البرلمانية في عملية تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة ورئسها، لافتة إلى ان الحكومة تستخدم بعض النواب كأداة تمارس بها الفساد داخل قبة البرلمان من خلال تعطيل الجلسات أو الوقوف بجانب الاستجوابات، مشددة على ان يكون هناك مشروع بقانون لكشف الذمة المالية بأثر رجعي لجميع القبايين في الدولة.

كان ذلك أثناء الندوة التي عقدها القوى السياسية في ديوان عضو «حبس» المحامي أسامة الشاهين في منطقة مبارك العبدالله مساء امس الأول وكانت بعنوان «أسرار الحسابات المليونية».

بداية قال النائب د. جمعان الحريش ان الرشوة في الشريعة هي اللعنة والظرد من رحمة الله، مستشهدا بقول رسول الله ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشى»، مبينا انها في العرف السياسي تعني الخيانة العظمى.

وأضاف: على كل نائب ورد اسمه في الإبذاعات المليونية من البنوك رفع قضية ضد البنك لضمان حقه المدني والأدبي.

ولفت إلى ان الرسالة يوم الأربعاء الماضي في ساحة الازادة كانت رسالة قوية ولكن لم تات برد فعل للأسف الشديد، وتمنى د. الحريش ان يتم سحب

طالبت القوى السياسية بضرورة وجود تنسيق نيابي بين الكتل البرلمانية في عملية تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة ورئسها، لافتة إلى ان الحكومة تستخدم بعض النواب كأداة تمارس بها الفساد داخل قبة البرلمان من خلال تعطيل الجلسات أو الوقوف بجانب الاستجوابات، مشددة على ان يكون هناك مشروع بقانون لكشف الذمة المالية بأثر رجعي لجميع القبايين في الدولة.

كان ذلك أثناء الندوة التي عقدها القوى السياسية في ديوان عضو «حبس» المحامي أسامة الشاهين في منطقة مبارك العبدالله مساء امس الأول وكانت بعنوان «أسرار الحسابات المليونية».

بداية قال النائب د. جمعان الحريش ان الرشوة في الشريعة هي اللعنة والظرد من رحمة الله، مستشهدا بقول رسول الله ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشى»، مبينا انها في العرف السياسي تعني الخيانة العظمى.

وأضاف: على كل نائب ورد اسمه في الإبذاعات المليونية من البنوك رفع قضية ضد البنك لضمان حقه المدني والأدبي.

ولفت إلى ان الرسالة يوم الأربعاء الماضي في ساحة الازادة كانت رسالة قوية ولكن لم تات برد فعل للأسف الشديد، وتمنى د. الحريش ان يتم سحب

طالبت القوى السياسية بضرورة وجود تنسيق نيابي بين الكتل البرلمانية في عملية تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة ورئسها، لافتة إلى ان الحكومة تستخدم بعض النواب كأداة تمارس بها الفساد داخل قبة البرلمان من خلال تعطيل الجلسات أو الوقوف بجانب الاستجوابات، مشددة على ان يكون هناك مشروع بقانون لكشف الذمة المالية بأثر رجعي لجميع القبايين في الدولة.

كان ذلك أثناء الندوة التي عقدها القوى السياسية في ديوان عضو «حبس» المحامي أسامة الشاهين في منطقة مبارك العبدالله مساء امس الأول وكانت بعنوان «أسرار الحسابات المليونية».

بداية قال النائب د. جمعان الحريش ان الرشوة في الشريعة هي اللعنة والظرد من رحمة الله، مستشهدا بقول رسول الله ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشى»، مبينا انها في العرف السياسي تعني الخيانة العظمى.

وأضاف: على كل نائب ورد اسمه في الإبذاعات المليونية من البنوك رفع قضية ضد البنك لضمان حقه المدني والأدبي.

ولفت إلى ان الرسالة يوم الأربعاء الماضي في ساحة الازادة كانت رسالة قوية ولكن لم تات برد فعل للأسف الشديد، وتمنى د. الحريش ان يتم سحب

العدوة: ما معدل انتشار مرض السرطان؟

للعلاج هناك في آخر عشر سنوات؟ ما الأبحاث التي تمتتها وزارة الصحة والتي تمولها المتعلقة بالمرض؟ ما الحملات التوعوية للمرض التي تبنتها الوزارة أو شاركت فيها، وما مردود تلك الحملات التوعوية على نسبة الإصابة بالمرض من خلال الإحصائيات والأرقام؟ ما مردود الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين بالوزارة وعلى رأسهم وزير الصحة وقيادات الوزارة الآخرين تجاه المرض والوقاية منه في عدد من الدول المختلفة، وما الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم التي نتجت عن تلك الزيارات وخطة الوزارة بشكل عام تجاه تلك الاتفاقيات في السنوات القادمة؟

وجه النائب خالد العدوة سؤالاً لوزير الصحة د. هلال السايبر جاء فيه: ما الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتطوير نظام تسجيل مرض السرطان في البلاد؟ ما حقيقة معدلات انتشار مرض السرطان وما عدد الحالات المسجلة في آخر عشر سنوات؟ ما نسبة الزيادة السنوية لأمراض السرطان ذات العلاقة بالخطر الإشعاعي والبيئي في السنوات العشر الأخيرة؟ ما عدد الحالات التي شفيت من المرض واستجابات للعلاج في المستشفيات الكويتية، كذلك الحالات التي لم تستجب للعلاج في المستشفيات الكويتية، وما عدد الحالات التي اضطرت الوزارة لارسالها للخارج



خالد العدوة

● ناصر الوهيت